الأمم المتحدة

S/2015/468



مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير السادس عشر المقدَّم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، كل ٣٠ يوما، تقريرا بشأن تنفيذ القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة على أرض الميدان، والبيانات الواردة من حكومة الجمهورية العربية السورية، وتلك المستمدة من مصادر علنية. ويتضمن التقرير بيانات واردة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها عن إمداداتها الإنسانية في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وقد أُدرجت البيانات الأحدث في التقرير متى وُجدت. وعملا بالفقرة ٣ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، قرّر مجلس الأمن إجراء استعراض لتنفيذ الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بعد مرور ستة أشهر على تجديد القرارات الواردة في الفقرتين. وترد في مرفق هذا التقرير المعلومات ذات الصلة بهاتين الفقرتين.

240615 240615 15-10152 (A)



ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية والعسكرية

٣ – ظل النزاع مستشرياً والعنف محتدماً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شهر أيار/مايو. وتواصلت عمليات القصف الجوي العشوائي، التي شملت استخدام البراميل المتفجرة، من قبل القوات الحكومية، وعمليات القصف المدفعي العشوائي من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، والجماعات المتطرفة، والجماعات المدرجة في قوائم الإرهاب[١]، مما أدى إلى وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين وإلى تشريدهم. وما زالت الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع الأطراف تتسم بتجاهل واسع النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني ولما على الأطراف من التزام بحماية المدنيين.

٤ – وفي محافظة حلب، استمر القتال العنيف في أيار/مايو، حيث شُنّت هجمات عشوائية من القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدول وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من ٢٠٠ مدني، من بينهم ٢٤ طفلا، على أيدي القوات الحكومية في كافة أنحاء المحافظة خلال شهر أيار/مايو. فعلى سبيل المثال، أفادت مصادر المفوضية بأنه في ٣٠ أيار/مايو، قُتل أكثر من ٧٠ مدنيا وجرح العشرات في ثلاث هجمات جوية مختلفة. وتشير التقارير إلى أن برميلين متفجرين أصابا سوقا ببلدة الباب الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، شمال شرق مدينة حلب، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٥ مدنيا وإصابة عشرات آخرين. وعلمت المفوضية من المصادر أن الهجوم لم يصب مباني تنظيم الدولة الإسلامية أو مقاتليه. وتبيّن من تحليل أجراه برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) لصور ساتلية مجمّعة في ٣ حزيران/يونيه أن منشآت متعددة في المنطقة القريبة من السوق قد تعرّضت للتدمير، وهو ما يتوافق مع البلاغات التي أفادت حدوث قصف بالبراميل. وفي ٣٠ أيار/مايو أيضا، أفيد بأن براميل متفجرة أصابت مناطق سكنية في حيّي الشعار والفردوس في شرق مدينة حلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٣٠ مدنيا وإصابة عدّة أشخاص آخرين.

---

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أدرج مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة ضمن الجماعات الإرهابية بموجب قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتعمل هاتان الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

٥ - وواصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول شن الهجمات داخل مدينة حلب، حيث أفيد بحدوث زيادة في عدد القذائف التي سقطت على أجزاء مدينة حلب التي تسيطر عليها الحكومة في نيسان/أبريل وأيار/مايو، بما في ذلك قذائف الهاون وأسطوانات الغاز والصواريخ المحلية الصنع. ووفقا لمصادر محلية، لقي على الأقل ٨٦ مدنيا، من بينهم ١٢ امرأة و ٣٣ طفلا، مصرعهم في أيار/مايو. وفي ١٥ حزيران/يونيه، سقطت نحو ٢٠٠ قذيفة على مناطق شارع النيل والخالدية والشهباء الجديدة والسليمانية وسورية الجديدة وشارع فيصل في مدينة حلب. وأفيد أن ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا قد قتلوا، بما في ذلك امرأتان و ٩ أطفال، إلى جانب إصابة أكثر من ١٠٠ مدني.

٦ - وفي أواخر أيار/مايو، أحرز تنظيم الدولة الإسلامية تقدما في شمال حلب صوب عدد من القرى الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وكانت أهم مظاهر هذا التقدم استيلاء التنظيم على مدينة صوران الواقعة على بعد حوالي ١٠ كيلومترات من معبر باب السلام الحدودي. وواصلت قوات التنظيم التعبئة جنوبا صوب مارع وشمالا نحو منطقة شمارين. غير أنه في منتصف حزيران/يونيه، أُحبط تقدُّم التنظيم إثر اشتباكات عنيفة مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

٧ - وفي محافظة إدلب، تواصل احتدام القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أيار/مايو، واستنادا إلى المعلومات التي جمعتها مفوضية حقوق الإنسان، ازدادت الهجمات الجوية التي تشنها القوات الحكومية في إدلب في أعقاب كَسْب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول أراض جديدة، مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من المدنيين. وعلى سبيل المثال، في ١٤ أيار/مايو، أفادت التقارير بمقتل امرأة وطفلين وجرح ما لا يقل عن ١٥ مدنيا من جراء البراميل المتفجرة التي أسقطتها القوات الحكومية على مدينة خان شيخون. وفي ١٦ أيار/مايو، أفيد بأن الطائرات الحكومية قصفت بلدتي كفر عويد وسراقب بالقذائف، مما أدى إلى مقتل ١٥ مدنيا على الأقل في كل من الهجمتين. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقارير الواردة في ٨ حزيران/يونيه، أفيد بأن الضربات الجوية التي شنتها القوات الحكومية قد قتلت ما لا يقل عن ٤٩ مدنيا عندما تم قصف ساحة عامة في الجانودية. وما زالت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تحاصر قريتي الفوعة وكفريا، وهما قريتان تعتبران ذاتا أغلبية شيعية إلى حد كبير وتقعان شمال شرقي مدينة إدلب.

٨ - واستمر القتال العنيف في دمشق وحولها خلال شهر أيار/مايو، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين وألحق أضرارا بالممتلكات المدنية. واستهدفت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول الجزء الغربي من مدينة دمشق بقذائف الهاون. وعلى سبيل المثال، في ١٩ أيار/

مايو، أصابت قذائف الهاون حي السفارات، مما ألحق أضرارا بمبان كان من بينها سفارة الاتحاد الروسي. وفي ١٩ أيار/مايو أيضا، أصابت عدة قذائف هاون مدرسة الثقفي في حي المالكي، مما أسفر عن مقتل مدرس وإصابة ما لا يقل عن ٢٠ تلميذا. وأصابت قذيفتا هاون أخريان حي المزرعة، ما أسفر عن مقتل مدني واحد. وفي ٤ أيار/مايو، تسلّلت جماعة مسلحة غير تابعة للدول ترتدي الزيّ العسكري السوري إلى حي ركن الدين في وسط دمشق، ونفذت هجومين باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يحملها الأفراد، وتلا ذلك معركة قصيرة بالأسلحة النارية مع القوات الحكومية أفيد بأنها أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص.

٩ - وفي أعقاب اختراق تنظيم الدولة الاسلامية إلى مخيم اليرموك في دمشق في أوائل نيسان/أبريل، تدهورت الحالة الإنسانية في المخيم نتيجة لتكرار الاشتباكات المسلحة واستخدام الأسلحة الثقيلة. وفي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو، أفيد بأن القوات الحكومية قصفت المخيم بستة براميل متفجرة، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة أربعة آخرين. وتفيد التقارير بأن الاشتباكات المسلحة استمرت داخل مخيم اليرموك بين الفصائل الفلسطينية الموالية للحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول في المنطقة الشمالية من المخيم. واستمر القتال أيضا بين التنظيم والجماعات المسلحة غير التابعة للدول حول منطقتي الحجر الأسود والتقدم جنوبي اليرموك، وكذلك بين جبهة النصرة والجماعات الفلسطينية المسلحة. ولا يزال استمرار غياب حماية المدنيين في مخيم اليرموك مصدر قلق بالغ.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر القتال في ريف دمشق. وواصلت قوات الحكومة تنفيذ ضربات جوية على عدة مدن في الغوطة الشرقية والغربية أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي المعضمية، لا يزال الاتفاق المحلي المعمول به منذ عام ٢٠١٤ هشّا. وأفادت التقارير بأن قوات الحكومة قامت في ٤ أيار/مايو بإلقاء براميل متفجرة على الجزء الغربي من المدينة، مما أسفر، وفقا لمصادر المفوضية، عن إصابة ما لا يقل عن عشرة مدنيين. واستمرت السلطات السورية في تطبيق قيود صارمة على حركة المدنيين والإمدادات من المعضمية وإليها منذ أواسط شباط/فبراير، مما أسفر عن وضع إنساني خطير داخل البلدة. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري بزيارة المعضمية في ١٥ حزيران/يونيه للمرة الأولى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقدمتا لوازم طبية تكفي ٠٠٠ ٥ شخص.

١١ - وفي ١٦ أيار/مايو، شنت قوات الحكومة ضربة جوية على مدينة دوما في الغوطة الشرقية أفيد بأنها أصابت مدرسة، مما أدى إلى مقتل خمسة تلاميذ وإصابة ١٠ آخرين على الأقل. وفي ٢٠ أيار/مايو، أفادت التقارير بأن قوات الحكومة ألقت قنابل على دوما، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن ١٢ مدنيا، ومن بينهم نساء وأطفال.

١٢ - وفي القلمون، لا تزال الحالة غير مستقرة عقب تكثيف القتال في أوائل أيار/مايو. وأذاعت بعض وسائط الإعلام أنباءً عن التقدم الذي أحرزته القوات الموالية للحكومة بدعم من حزب الله حول مدينتي جيرود وفليطة في الجزء الشرقي من المحافظة، بينما استمر القتال في غرب القلمون بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وتنظيم الدولة الإسلامية.

١٣ - واستمر القتال أيضاً بين القوات الحكومية وتنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير تقارير إلى أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قد استمروا في شن هجومهم للسيطرة على الأجزاء التي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية من مدينة دير الزور، والتي تحاصرها قوات التنظيم، وذلك بوسائل منها شنّ هجوم على المطار العسكري في ٦ أيار/مايو. وواصلت القوات الحكومية أيضا شنّ هجماتها الجوية على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في محافظة دير الزور. ووفقا لمصادر مفوضية حقوق الإنسان، قُتل ثمانية مدنيين، بما في ذلك طفلان وأربع نساء، في ١٨ أيار/مايو، عندما شنت القوات الحكومية غارة جوية على قرية البوعمر في دير الزور.

١٤ - وفي محافظة الحسكة، في ٩ أيار/مايو، استعادت وحدات الحماية الشعبية الكردية السيطرة على بعض المناطق التي كان تنظيم الدولة الإسلامية قد استولى عليها، وذلك في أعقاب اشتباكات عنيفة في عرنة وحديد. وفي ٣٠ أيار/مايو، شن التنظيم هجمة رئيسية على مدينة الحسكة، ووصل إلى المحيط الجنوبي للمدينة، حيث وقعت اشتباكات مع القوات الموالية للحكومة. وأفيد عن مقتل مدني واحد وجرح تسعة آخرين نتيجة لهجمات عديدة شنّها التنظيم بمدافع الهاون في مركز المدينة في ٣١ أيار/مايو.

١٥ - وإثر اشتباكات مع قوات الحكومة والقوات الموالية للحكومة، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في ٢١ أيار/مايو على مدينة تدمر الأثرية وما يحيط بها من حقول الغاز في حائل وآراك. وتعرّضت المدينة عقب الاستيلاء عليها لضربات القوات الحكومية، مما تسبّب في سقوط ضحايا من المدنيين. وأفيد بأنه في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ أيار/مايو، قتل ٢٧ مدنيا على الأقل عندما قصفت الطائرات الحكومية منطقة مدنية في تدمر. وأفيد بمقتل سبعة مدنيين آخرين، من بينهم طفلان، نتيجة لقصف القوات الحكومية لحي يُشتبه في أنه يؤوي مقاتلي

التنظيم. وفي الجزء الغربي من تدمر، ذكرت مصادر مفوضية حقوق الإنسان أن التنظيم زرع ألغاما أرضية لمنع القوات الحكومية من شن الهجمات.

١٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، انتزعت وحدات الحماية الشعبية الكردية والجيش السوري الحر من التنظيم السيطرة على مدينة تل أبيض والممر الحدودي والموجود بها، وكذلك بلدة عين العيسى المجاورة، وذلك بمساعدة من الضربات الجوية التي قام بها التحالف الدولي المناهض للتنظيم. ونزح ما يقدّر بـ ٠٠٠ ٢٣ شخص من المدينة إلى تركيا في الفترة ما بين ١٣ و ١٦ حزيران/يونيه، بينما انتقل نحو ٠٠٠ ٣٥ آخرين إلى مدينة الرقة من تل أبيض وعين العيسى وسلوك في أيار/مايو.

١٧ - وتواصَل الهجوم على البنى التحتية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمر انقطاع الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. وعلى سبيل المثال، وفقا لما أفاد به الشركاء المحليون، استهدف تنظيم الدولة الإسلامية في ٤ حزيران/يونيه محطة كهرباء فرعية في ساحة بانوراما جنوبي مدينة الحسكة، وهو ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن ٨٠ في المائة من المدينة. ويُقدَّر عدد سكان المدينة حاليا بـ ٠٠٠ ٥٠٠ شخص.

١٨ - واستمر تضرُّر المدارس من العنف. ووفقا لمعلومات تحققت منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، جرى احتلال ست مدارس في منطقة أريحا بمحافظة إدلب في نيسان/أبريل، واستخدمتها القوات الحكومية التي كانت قد انسحبت مؤخرا من إدلب كقواعد ومراكز إيواء وثكنات مؤقتة. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، هوجمت مدرسة الصيادي في أريحا، وأسفر الهجوم عن إلحاق أضرار بمبنى المدرسة، وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصابت قذيفة هاون مدرسة سبلو، مما ألحق أضرارا بأحد الفصول الدراسية. وكانت المدرسة تُستخدم كمأوى للمشردين داخليا في وقت الهجوم. ولم يُبلغ عن خسائر في صفوف الأطفال. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، تسبب هجوم صاروخي على مدرسة بنات أريحا في إلحاق أضرار بمبنى المدرسة. وأُبلغت اليونيسيف عن هجمات مماثلة في آذار/مارس في محافظات إدلب وحماة وريف دمشق.

١٩ - وظل عشرات الآلاف من الأشخاص مشردين بسبب القتال وانعدام الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي محافظة إدلب، يقدَّر أن ٥٠٠ ٥٢ شخص قد نزحوا من بلدة أريحا، وبشكل رئيسي إلى مدينة إدلب، حتى ٣١ أيار/مايو، بمن فيهم أشخاص سبق لهم النزوح، وذلك تحسّبا لضربات جوية محتملة من قِبَل القوات الحكومية. وبحلول نهاية أيار/مايو، يُقدَّر أن ٥٠ في المائة من النازحين من مدينة إدلب، الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ١٧٥ شخص، قد عادوا إلى ديارهم. وبعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على تدمر،

فرّ نحو ٥٠٠ ٦ مدني من المناطق المحيطة بالمدينة إلى قرية القريتين، بينما فرّ ٠٠٠ ٢ آخرون إلى قرية مهين. وكذلك في محافظة حمص، نزح ٠٠٠ ٢٢ شخص من قريتي تسنين وكفران بعد التقدّم الذي حققته الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفي حلب، أفيد عن تشريد ما يربو على ٠٠٠ ٢ شخص نتيجة لتقدّم تنظيم الدولة الإسلامية في الجزء الشمالي من المحافظة في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، أدت الهجمات المتزايدة على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى نزوح ما يُقدَّر بـ ٠٠٠ ١٥ شخص من غربي مدينة حلب إلى المناطق الساحلية. وفي محافظة الرقة، نزح قرابة ٠٠٠ ٢١ شخص إلى مناطق مختلفة من المحافظة بسبب القتال بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي درعا، أفيد عن نزوح ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ شخص بعد سيطرة الجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر على اللواء ٥٢.

٢٠ - ويواصل مبعوثي الخاص إلى سورية إجراء مشاورات جنيف مع الوفود السورية والإقليمية والدولية بغرض صياغة توصيات بشأن تفعيل بيان جنيف. وقد قام المبعوث الخاص أيضا بزيارة دمشق في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه للتناقش مع كبار المسؤولين السوريين حول وجهات نظرهم إزاء مشاورات جنيف. وفي ختام الزيارة، أصدر بيانا يدين جميع الهجمات على المدنيين، مشددا على أن استخدام البراميل المتفجرة غير مقبول وأن جميع الحكومات ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية مدنييها. وكان المبعوث الخاص قد أجرى أيضا مناقشات في ٤ حزيران/يونيه مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في إسطنبول، تركيا. وهو يتوقع أن تستمر مشاورات جنيف في تموز/يوليه، ويعتزم خلال الأسابيع المقبلة أن يطلعني على النتائج التي توصّل إليها بشأن هذه العملية.

باء - حقوق الإنسان

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مفوضية حقوق الإنسان تجمع معلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وواصلت محكمة مكافحة الإرهاب المنشأة في عام ٢٠١٢ محاكمة المدنيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية مناهضة للحكومة، في محاكمات تنتهك المعايير الدنيا للأصول القانونية الواجبة. وفي ١٣ أيار/مايو، أرجئ للمرة العاشرة إصدار حكم في القضية المتهم فيها ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وقد شوهد هؤلاء الثلاثة لآخر مرة في سجن عدرا بدمشق في ٦ أيار/مايو، وبعدها أفيد عن نقلهم إلى مكان لم يفصح عنه.

٢٢ - واستمر تنظيم الدولة الإسلامية في انتهاك القانون الدولي الإنساني وفي ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، قام التنظيم في ٥ أيار/مايو، وفقا لتقارير تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، بصلب وقتل فتى يبلغ من العمر ١٥ عاما بعد اتهامه بسرقة أموال وأسلحة من مركبة تابعة للتنظيم. وفي ٢٠ أيار/مايو، اعتقل التنظيم امرأة في بلدة معدان بريف الرقة بزعم ممارستها للسحر، ويفاد بأنها تنتظر إعدامها. وفي محافظة دير الزور، أفيد أن التنظيم قطع رأس رجل من قرية الحوايج في ١٤ أيار/مايو بتهمة السرقة. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد أن رجلا قد عُصبت عيناه وألقي من مبنى في بلدة أبو كمال في ١٧ أيار/مايو بسبب ميله الجنسي المزعوم.

٢٣ - وفي تدمر، وفقا لمعلومات جمعتها مفوضية حقوق الإنسان، ثمة أنباء تفيد أن تنظيم الدولة الإسلامية أجرى عمليات تفتيش من منزل إلى منزل بحثا عن أشخاص يشتبه في كونهم عملاء للحكومة، وأعدم ما لا يقل عن ١٤ مدنيا للاشتباه في انتمائهم للحكومة. ووفقا لمصادر مفوضية حقوق الإنسان، يُقدَّر أن تنظيم الدولة أعدم نحو ٦٠ مدنيا منذ استيلائه على تدمر. ولا يمكن للمفوضية التحقُّق بشكل مستقل من عدد هؤلاء الضحايا المدنيين.

٢٤ - وظل مصير المئات من السجناء والمحتجزين الذين أفيد عن احتجازهم في سجن تدمر المركزي غير معلوم. وأشارت المعلومات التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان إلى أن القوات الحكومية نقلت جميع المحتجزين والسجناء، قبل انسحابها من المدينة، إلى مراكز احتجاز في مدن أخرى، ومن بينها حمص. وفي ٣٠ أيار/مايو، وزع تنظيم الدولة الإسلامية صورا تُظهر أعضاءه يفجرون عبوات ناسفة يدمرون بها مباني السجن الخالية من النزلاء.

٢٥ - وفي ١٠ أيار/مايو، أبلغت مصادر محلية مفوضية حقوق الإنسان بأن وحدات الحماية الشعبية الكردية اعتقلت ستة مدنيين من القامشلي بالحسكة واقتادتهم إلى مكان لم يفصح عنه. ولا تزال أماكن وجود المدنيين المعتقلين مجهولة.

٢٦ - ووفقا لتقارير صادرة عن المرصد السوري لحقوق الإنسان في ١١ حزيران/يونيه، قتلت جبهة النصرة ٢٣ من المنتمين إلى الطائفة الدرزية في قرية عين لاروز بمحافظة إدلب. وأفيد أن الحادثة نتجت عن منازعة بشأن مصادرة بيت. وبعد الحادثة، أصدرت جبهة النصرة وعدة جماعات مسلحة غير حكومية بيانا يدين القتل.

٢٧ - واستمر تعرُّض مواقع التراث الثقافي السوري للتهديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى التعبير عن مخاوف شديدة إزاء المواقع التاريخية في مدينة تدمر. وفي ٢٣ أيار/مايو، دخل تنظيم الدولة الإسلامية متحف تدمر الذي كان قد أُخلي من محتوياته في وقت سابق عدا بعض القطع الكبيرة التي تعذّر نقلها. وفي ٢٧ أيار/مايو، أعلن القائد العسكري لتنظيم

الدولة الإسلامية في تدمر اعتزام التنظيم تدمير التماثيل الموجودة في هذا الموقع المدرج في قائمة مواقع التراث العالمي، لا تدمير الموقع نفسه. وحتى ٢٩ أيار/مايو، لم ترد أنباء عن وقوع أي أضرار باستثناء التدمير المزعوم لتمثال ''الأسد الإله'' الأثري.

جيم - الاستجابة الإنسانية

٢٨ - يحتاج نحو ١٢,٢ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في الجمهورية العربية السورية، ومنهم أكثر من ٥ ملايين من الأطفال. وهناك نحو ٧,٦ ملايين من المشردين داخلياً وما يقرب من ٤ ملايين شخص فرّوا من الجمهورية العربية السورية إلى البلدان المجاورة وإلى شمال أفريقيا.

٢٩ - وعلى الرغم من بيئة العمل المحفوفة بالصعوبات، استمر وصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين في الفترة ما بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو من خلال جميع الطرائق، سواء من داخل الجمهورية العربية السورية أو عبر الحدود، بموجب القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وقام برنامج الأغذية العالمي بإيصال المساعدات الغذائية إلى ٤,١ ملايين شخص في المتوسط شهريا. واستطاعت اليونيسيف الوصول إلى قرابة ٢,٢ مليون شخص شهريا في المتوسط بالدعم في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتعليم والحماية، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات الغذائية في جميع أنحاء البلد. وزوّدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ٠٠٠ ٢٤٤ شخص شهريا في المتوسط بمواد الإغاثة الأساسية وخدمات الحماية. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الإمدادات الغذائية دعما لـ ٩٧٢ ٣٢ شخصا شهريا في المتوسط. ووصلت المنظمة الدولية للهجرة إلى ١٨٢ ١٩٤ شخصا في المتوسط شهريا بالمساعدة المتعددة القطاعات. واستمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم الدعم لما يصل إلى ٠٠٠ ٤٨٠ لاجئ فلسطيني شهريا.

٣٠ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون ٥٠ شحنة - منها ١٩ شحنة من الأردن و ٣١ من تركيا - إلى الجمهورية العربية السورية بموجب أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، واحتوت هذه الشحنات

على مساعدات غذائية تلبي احتياجات أكثر من ١,٨ مليون شخص[٢]؛ ومواد غير غذائية لأكثر من ٢٩٠ ٠٠٠ شخص؛ ولوازم طبية لنحو ٦٦٠ ٠٠٠ شخص في محافظات حلب واللاذقية وإدلب ودرعا والقنيطرة وحماة. ومن الممكن إعادة استعمال الكثير من الإمدادات الطبية المشحونة، وبالتالي ستستفيد منها أعداد إضافية من المرضى خلال الأشهر القليلة المقبلة. وعملا بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، أبلغت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية مسبقا عن كل شحنة، بما في ذلك تفاصيل محتوياتها ووجهتها وعدد المستفيدين منها.

٣١ - واستمر وجود اتجاه إيجابي في الحجم الإجمالي لمساعدات الأمم المتحدة التي جرى إيصالها عبر الحدود في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة. وحدثت زيادة بنسبة ١٣١ في المائة في كمية الأغذية وزيادة بنسبة ٧٧ في المائة في كمية المواد الصحية المشحونة عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة. وشُحنت كميات أقل من مواد الإغاثة الأساسية ومواد الدعم في مجالي المياه والصرف الصحي المشحونة عبر الحدود مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة، وذلك بالأساس بسبب الإلغاء التدريجي لبرامج الاستعداد للشتاء والتحديات التمويلية.

٣٢ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت الآلية ما مجموعه ١ ٣٠٩ شاحنات استُخدمت في ٥٠ عملية لنقل المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة، وتأكدت من الطابع الإنساني لكل منها، وقامت بإبلاغ السلطات السورية بعد عبور كل شحنة الحدود. وظلت الآلية تستفيد من التعاون الممتاز مع حكومتي الأردن وتركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة استخدام معبر نصيبين/القامشلي بموافقة حكومتي تركيا والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنجز برنامج الأغذية العالمي نقل حصص غذائية تكفي ٢٣٠ ٠٠٠ شخص في كل من آذار/مارس ونيسان/أبريل، وحصص غذائية تكفي ١١٣ ٣٥٠ شخصا في أيار/مايو. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم مواد غير غذائية لـ ٢٥ ٠٠٠ شخص من خلال المعبر في

(٢) تقدَّم المساعدات من برنامج الأغذية العالمي في صورة حصص إعاشة شهرية؛ وهناك أشخاص استفادوا من هذه المساعدات أكثر من مرّة خلال الأشهر الثلاثة. وبالتالي، فإن عدد فرادى المستفيدين (أي الأشخاص الذين حصلوا على المساعدات لمرّة واحدة أو أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير) يبلغ حوالي ١,٣ مليون شخص. أما رقم الـ ١,٨ مليون، فالمقصود به هو العدد التراكمي لحصص الإعاشة التي تم إيصالها بطريقة الشحنات العابرة للحدود خلال الأشهر الثلاثة.

نيسان/أبريل. وأكملت اليونيسيف أيضا عمليات النقل ذات الصلة بمعالجة المياه لتغطية احتياجات ٢,١ مليون شخص في نيسان/أبريل، بالإضافة إلى توفير لوازم متعددة القطاعات لـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص.

٣٤ - وتم تسيير أربعة قوافل مشتركة بين الوكالات عبر خطوط النزاع في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وفي ٣ آذار/مارس، وصلت أفرقة إلى بلدة تلبيسة في محافظة حمص، واستكملت تسليم المعونة المقررة لـ ٠٠٠ ٦٠ شخص. وتم تسيير قافلة إلى الرستن في حمص على ثلاث مراحل خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل، وقامت بإيصال المعونة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٨١ شخص. وبالرغم من موافقة السلطات المحلية، قامت القوات الأمنية المحلية بإزالة المعدات واللوازم الطبية من القوافل المتوجهة إلى تلبيسة والرستن. وخلال نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، وصلت قافلة مشتركة بين الوكالات إلى يلدا وببيلا وبيت سحم على عدة مراحل للاستجابة لتدفق المشردين من مخيم اليرموك، وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المضيفة الضعيفة والأسر التي سبق أن تشرّدت، وتم الوصول إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٦ شخص في المجمل. وفي ١٣ أيار/مايو، قامت قافلة مشتركة بين الوكالات، عن طريق منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بتقديم مساعدة متعددة القطاعات إلى ٠٠٠ ٥٠ شخص، فضلا عن إيصال لوازم صحية تكفي ما يقرب من ٠٠٠ ١٩٠ شخص إلى أورم الكبرى في محافظة حلب.

٣٥ - وبالإضافة إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، قامت وكالات الأمم المتحدة أيضا بتسيير قوافل لفرادى الوكالات عبر خطوط النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، قامت الأونروا واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بتقديم المساعدة إلى يلدا وببيلا وبيت سحم. كما قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية لـ ٠٠٠ ٥٠ شخص في حي الوعر في حمص خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي أيار/مايو، قدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة الطبية لعلاج ما يزيد عن ٠٠٠ ١٤٣ حالة عن طريق إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى شرق مدينة حلب.

٣٦ - وواصلت المنظمات غير الحكومية إيصال المساعدات العاجلة في مجالات الغذاء والصحة والصرف الصحي وغير ذلك من المجالات إلى ملايين الأشخاص في الجمهورية العربية السورية، عبر سبل من بينها توفير الخدمات بشكل مستمر في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو. وقامت المنظمات غير الحكومية بإيصال المساعدة المتعددة القطاعات إلى أكثر من ١,٢ مليون شخص شهريا في المتوسط، بما في ذلك تقديم الخدمات والمساعدات لأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في المتوسط شهريا في حلب؛ وأكثر من ٠٠٠ ٢٨٠ شخص في إدلب؛

وأكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ شخص في درعا. واستمرت العراقيل التي تعوق وصول المنظمات غير الحكومية إلى المحتاجين بسبب تصاعد النزاع في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، أبلغت المنظمات غير الحكومية عن مخاوف شديدة تتعلق بالحماية في أيار/مايو، مع وقوع عشرات من الهجمات على المدنيين والمرافق الطبية والعاملين في المجال الإنساني والمباني التي تؤويهم في محافظتي حلب وإدلب. وأسفرت الهجمات عن وفيات وإصابات ودمار واسع النطاق لحق الهياكل الأساسية، وأفضت إلى التعليق المؤقت لخدمات الإغاثة.

دال - إمكانية وصول المساعدة الإنسانية

٣٧ - ولئن تم إيصال قدر كبير من المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو، فقد ظل إيصال المساعدات الإنسانية أمرا بالغ الصعوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب النزاع الدائر وانعدام الأمن وتَبَدُّل خطوط التماس وتعمُّد وضع العراقيل وتدخل أطراف النزاع، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل والإجراءات الإدارية المرهقة. وبالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، ظل مستوى الاحتياجات يفوق مستوى التمويل المخصّص للأنشطة الإنسانية. فخطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لعام ٢٠١٥ لم تموّل سوى بنسبة ٢٥ في المائة حتى ١٥ نيسان/أبريل.

٣٨ - وظل النزاع القائم وانعدام الأمن، وكذلك تَبَدُّل خطوط التماس، كلها تشكل عوامل معرقلة لعمليات إيصال المساعدات في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى احتدام النزاع في عدة محافظات إلى عرقلة الإيصال الفعلي للمساعدات الإنسانية، وإلى إعاقة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن اليونيسيف من إرسال لوازم معالجة المياه إلى ١,٣ مليون شخص في محافظتي دير الزور والرقة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية بسبب صعوبة إيصال الإمدادات الإنسانية عبر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي أماكن أخرى، أدت الحالة الأمنية في محافظة إدلب، ولا سيما على طول طرق الوصول الرئيسية، إلى إعاقة فعالية تقديم المعونة، بما في ذلك تنفيذ حملات التحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وفي المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية، ظل استيلاء الجماعات المسلحة غير الحكومية على معبر نصيب على الحدود مع الأردن في نيسان/أبريل وما تلاه من إغلاق للحدود عائقا أمام العمليات الإنسانية. ولوحظت زيادة انعدام الأمن على طول طريق سلمية - حلب خلال الفترة المشمولة

بالتقرير، وهو أحد الطرق الرئيسية التي تستخدمها الأمم المتحدة للوصول إلى حلب من داخل البلد.

٣٩ - وقد مَنعت أيضا التدخلات والقيود المتعمدة عمليات إيصال المعونة. وعقب قيام تنظيم الدولة الإسلامية بإغلاق العمليات الإنسانية التي يضطلع بها عدد من المنظمات غير الحكومية في كانون الثاني/يناير، واصل برنامج الأغذية العالمي تعليق إيصال مساعداته الغذائية إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. ونتيجة لذلك انقطعت المساعدات الغذائية عن نحو ٧٠٠ ٠٠٠ من المحتاجين في محافظات حلب، والحسكة، ودير الزور، والرقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. و لم يسمح تنظيم الدولة الإسلامية بحملات التحصين ضد شلل الأطفال أو الحصبة، لا من خلال الأفرقة المتنقلة ولا في المراكز الصحية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، ففي أعقاب استيلاء التنظيم على تدمر في أواخر أيار/مايو، وردت أنباء تفيد استيلاء التنظيم على مستودع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري الموجود في المدينة، والذي كان يحوي مساعدات غذائية لـ ٣٥ ٠٠٠ شخص ومجموعات لوازم النظافة الصحية لـ ١٥ ٠٠٠ شخص.

٤٠ - وعلى إثر ورود أنباء أفادت العثور على مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في مخيم المسطومة العسكري التابع للحكومة في إدلب في أواسط أيار/مايو، أثارت الأمم المتحدة شواغل بخصوص التحويل المزعوم لمسار المساعدات وطلبت من الحكومة التحقيق في الأمر. وأكدت الأمم المتحدة مجددا أن المساعدات الإنسانية تقدم إلى المدنيين المحتاجين وحدهم، وأن تحويلها لخدمة غرض آخر هو أمر يمسّ بمبادئ العمل الإنساني وينتقص من نزاهة البرامج وسمعة المنظمة.

٤١ - و لم ترد في نيسان/أبريل أي معلومات تفيد بحدوث تغييرات كبيرة في الإجراءات الإدارية التي تشترطها حكومة الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وظلت الإجراءات الإدارية القائمة حالياً تتسبب في تأخير أو تقليص عمليات إيصال المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة.

٤٢ - وظلت الأمم المتحدة تواجه صعوبات فيما يتعلق باستصدار التأشيرات لموظفيها الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ ١ آذار/مارس، تم تقديم ما مجموعه ٢٧٨ طلب تأشيرة (تأشيرات جديدة وتجديدات)، وتمت الموافقة على ٢١٠ منها. وكان العديد من التأشيرات التي تمت الموافقة عليها تأشيرات لمدة ثلاثة أشهر فقط. وتم رفض ١٤ تأشيرة، ليصل مجموع عدد حالات الرفض في عام ٢٠١٥ إلى ٣٠ حالة، وهذا لا يشمل موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين أعلن أنهم أشخاص غير مرغوب فيهم في

شباط/فبراير. هذا بالمقارنة مع ما مجموعه ٢٨ تأشيرة رُفضت خلال عام ٢٠١٤ برمته. وحتى ٣١ أيار/مايو، كان هناك ٨٥ طلب تأشيرة مقدما من الأمم المتحدة لم يبتّ فيها (تأشيرات جديدة وتجديدات): ٤٢ منها لم تكن قد تجاوزت بعد مهلة الـ ١٥ يوم عمل، بينما تجاوز ٤٣ منها هذه المهلة. وفي تطور إيجابي، تم إصدار تأشيرات قصيرة المدة لعدد من البعثات في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

٤٣ - ومنذ ١ آذار/مارس، انخفض عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المعتمدة من حكومة الجمهورية العربية السورية من ١٦ إلى ١٥ في أعقاب قرار إحدى هذه المنظمات سحب وجودها في البلد في نيسان/أبريل من أجل التركيز على تعزيز وبناء قدرتها التنظيمية على الصعيد الوطني. وظلت المنظمات الدولية غير الحكومية تواجه سلسلة من العقبات والقيود الإدارية التي تؤثر على قدرتها على العمل. ولا تزال هذه المنظمات تواجه قيودا على صعيد قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإنسانية الوطنية، وفتح مكاتب فرعية، وإيفاد البعثات، والانضمام إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، وإجراء عمليات مستقلة لتقييم الاحتياجات. وفيما يتعلق بمنح التأشيرات للمنظمات الدولية غير الحكومية، لوحظ إحراز تقدّم في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو، حيث تمت الموافقة على ٢٦ تأشيرة، ورُفضت تأشيرتان، وهناك ٨ طلبات قُدّمت للحصول على تأشيرات في منتصف أيار/مايو ولم يُبتّ فيها بعد.

٤٤ - وزاد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بالشراكة مع الأمم المتحدة من ١١٤ إلى ١١٨ منذ ١ آذار/مارس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضافت حكومة الجمهورية العربية السورية ٥ منظمات غير حكومية وطنية إلى هذه القائمة في محافظات دمشق وحمص واللاذقية. وتم شطب منظمة غير حكومية وطنية عاملة في دير الزور من القائمة. وفي ٣١ أيار/مايو، كان مأذونا للمنظمات غير الحكومية الوطنية الـ ١١٨ بتشغيل ١٧٣ فرعا في أنحاء البلد. ولا يوجد في بعض المحافظات، مثل ريف دمشق وقنيطرة وإدلب ودرعا والرقة، عدد كاف من المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بما يتناسب مع مستوى الحاجة إلى المساعدة والاستجابة الإنسانية المطلوبة.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٥، قدمت الأمم المتحدة ٤٨ طلبا إلى حكومة الجمهورية العربية السورية من أجل السماح بوصول القوافل المشتركة بين الوكالات إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها والمناطق الأخرى الواقعة عبر خطوط النزاع في البلد، بما في ذلك طلب فتح جسر جوي. وفي أعقاب اجتماعي اللجنة المشتركة المعقودين في ٩ نيسان/أبريل و ١٧ حزيران/يونيه على التوالي، وافقت وزارة الخارجية من حيث المبدأ على ٢٠ طلبا

لوصول القوافل إلى المناطق المحاصَرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الأخرى عبر خطوط المواجهة، ومنها ٧ قوافل أُنجزت واثنتان أُنجزتا جزئيا. وفي المجمل، وصلت القوافل التي أُنجزت والقافلتان اللتان أُنجزتا جزئيا إلى ما يقدَّر بـ ٥٠٠ ٤٢٦ من الأشخاص المحتاجين. وما زالت الطلبات الأحد عشر المتبقية من الطلبات الموافَق عليها في مراحل مختلفة من الإعداد، وما زال هناك ١٦ طلبا في انتظار موافقة الحكومة. وقد قامت الأمم المتحدة بتعليق ١٢ طلبا بسبب انعدام الأمن.

٤٦ - وما زالت إمكانية الوصول إلى ٤,٨ ملايين شخص في المناطق التي يتعذر الوصول إليها والمناطق المحاصرة تشكل مصدر قلق بالغ. ففي الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، وصلت وكالات الأمم المتحدة والشركاء إلى ٤٤ موقعا في الشهر في المتوسط من أصل ١٣١ موقعا تحت الحصار أو يتعذر الوصول إليها (نسبة ٣٤ في المائة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت وكالات الأمم المتحدة والشركاء بإيصال المساعدات الغذائية والدعم الزراعي إلى ٤٥٧ ٦٦٧ شخصا في الشهر في ٢٥ موقعا؛ ووفرت الدعم الصحي لتوفير العلاج الطبي لـ ٦١٢ ٢٥٩ حالة في ١٣ موقعا؛ ووفرت المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لما متوسطه ٤١٧ ٧١٦ شخصا في الشهر في ١٨ موقعا؛ وقدمت مواد الإغاثة الأساسية لحوالي ٩٧٦ ٤٢ شخصا في الشهر في ١٢ موقعا. ومن بين المواقع الـ ١٣١ التي يصعب الوصول إليها، هناك ٦٥ موقعا (٥٠ في المائة) لم يتم الوصول إليها، و ٢٢ موقعا (١٧ في المائة) تم الوصول إليها في أحد الأشهر الثلاثة الماضية، و ٢٣ موقعا (١٨ في المائة) تم الوصول إليها مرتين، و ٢١ موقعا (١٦ في المائة) تم الوصول إليها ثلاث مرات. ولم يحدث أي تحسن ملموس في عدد ما تم دخوله من المواقع التي يصعب الوصول إليها في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو، بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة.

المناطق المحاصرة

٤٧ - من بين ٤,٨ ملايين شخص موجودين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ما زال هناك ٠٠٠ ٤٢٢ شخص محاصرون في الجمهورية العربية السورية. ويشمل هذا العدد ٥٠٠ ١٦٧ شخص تحاصرهم القوات الحكومية في الغوطة الشرقية وداريا؛ و ٥٠٠ ٢٦ شخص تحاصرهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في نبل والزهراء؛ و ٠٠٠ ٢٢٨ شخص يحاصرهم تنظيم الدولة الإسلامية في الأحياء الشرقية الواقعة تحت سيطرة الحكومة في مدينة دير الزور. ومنذ أوائل نيسان/أبريل، شهد مخيم اليرموك تصاعد أعمال العنف والتوغّل من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، وما تلا ذلك من هروب لعدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين إلى المجتمعات المحلية المجاورة في الجزء الجنوبي

الشرقي من البلد. وبتيسير من السلطات السورية وقادة المجتمعات المحلية، وزعت وكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري المساعدات الإنسانية على المشردين والمجتمعات المضيفة، وعلى الأشخاص الذين لا يزالون داخل مخيم اليرموك، طالما كان باستطاعتها السفر بأمان ذهابا وإيابا من المخيم إلى يلدا وببيلا وبيت سحم لاستلام المساعدات والعودة بها. وفي الأيام التي سُمح فيها بالوصول إلى هذه الأماكن، تمكّنت الأونروا من إيصال كمية كبيرة من المساعدات الإنسانية وتوفير بعض الرعاية الطبية وخدمات طب الأسنان للمدنيين. غير أن قدرة الوكالة على الوصول إلى الأحياء الثلاثة ما زالت معطّلة منذ ٨ حزيران/يونيه بسبب سحب الحكومة المفاجئ للتصاريح اللازمة. وبشكل مستقل، واصلت وكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تقديم المساعدة للأشخاص المتضررين في يلدا وببيلا وبيت سحم. ورغم عدم توافر أي أرقام دقيقة يمكن التحقق منها، يقدر عدد المدنيين الذين ما زالوا موجودين في مخيم اليرموك بعدة آلاف. و لم يُمنح أي إذن لوصول المساعدات الإنسانية مباشرة داخل المخيم منذ ٢٨ آذار/مارس.

٤٨ - وفي الغوطة الشرقية، ما زالت القوات الحكومية تحاصر نحو ٥٠٠ ١٦٣ شخص. ووصلت المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى المواقع المحاصرة في الغوطة الشرقية مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مساهمة منظمة الصحة العالمية بمساعدات طبية كافية لعلاج أكثر من ٠٤٧ ٢٢ شخصا في قافلة تابعة للهلال الأحمر العربي السوري توجّهت إلى دوما في الغوطة الشرقية في أوائل أيار/مايو.

٤٩ - وما زالت القوات الحكومية تحاصر حوالي ٠٠٠ ٤ شخص في داريا بريف دمشق. و لم تصل أي مساعدات من الأمم المتحدة إلى داريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. و لم يتلق السكان في هذه المنطقة مساعدات من الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٠ - وفي نبل والزهراء، ما زالت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تحاصر حوالي ٥٠٠ ٢٦ شخص. و لم تصل أي مساعدات من الأمم المتحدة إلى هاتين المنطقتين خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، رغم ورود تقارير مستمرة وموثوق بها تفيد بحدوث تحسّن على صعيد وصول السلع التجارية والأشخاص إلى المنطقة المحاصرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وما زال تنظيم الدولة الإسلامية يحاصر حوالي ٠٠٠ ٢٢٨ شخص في الأحياء الغربية من مدينة دير الزور، التي تسيطر عليها القوات الحكومية. ووصل بعض مساعدات الأمم المتحدة إلى المنطقة المحاصرة في الفترة ما بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو، بما في ذلك تقديم منظمة الأغذية والزراعة ١٤٠ رأس غنم في آذار/مارس؛ وتوفير العلاج الطبي من

منظمة الصحة العالمية لـ ٦٩٥ حالة بواسطة أحد الشركاء المحليين في أيار/مايو؛ وتوفير الدعم في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من اليونيسيف لأكثر من ٠٠٠ ١٧ شخص في كل من شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وبشكل مستقل، قام الهلال الأحمر العربي السوري ولجنة الصليب الأحمر الدولية بنقل أكثر ١٠٠ طن من الأرز والزيت، إلى جانب اللوازم الطبية، جوّا إلى الأجزاء المحاصرة من مدينة دير الزور في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي أيار/مايو أيضا، وافقت الحكومة على قيام فريق الأمم المتحدة بإقامة سلسلة من عمليات النقل الجوي الطارئ إلى أحياء المدينة التي تحاصرها القوات الحكومية. وستنطلق هذه العمليات من دمشق باستخدام النقل الجوي التجاري، ويجري التخطيط لها. وفي ٩ حزيران/يونيه، قامت وزارة الصحة بنقل إمدادات منظمة الصحة العالمية جوا إلى المناطق المحاصرة في مدينة دير الزور، بما في ذلك ستة أطنان من الأدوية الأساسية.

٥٢ - وقد فرضت أطراف النزاع مزيدا من القيود على الوصول إلى المناطق المحاصرة في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥. وخلال الأشهر الثلاثة، حصل ما متوسطه ١,٤ في المائة من الأشخاص على أغذية قدمتها الأمم المتحدة وشركائها، مقابل ٠,٤ في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة؛ وحصل ٢ في المائة من الأشخاص على المساعدات الصحية، وهذا لا يشمل اللقاحات ضد شلل الأطفال، مقارنة مع نسبة ٠,٠٨ في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة. ولم تصل مواد الإغاثة الأساسية إلى المناطق المحاصرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بنسبة ٠,٤ في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٥٣ - قامت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المنفذون بإيصال أدوية ولوازم طبية لعلاج ٨,١ ملايين حالة إلى السلطات الصحية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمرافق الطبية التابعة للقطاع الخاص في ١٢ محافظة داخل الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ما بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. وتكافئ هذه الكمية تقريبا أربعة أضعاف عدد العلاجات المقدمة في الأشهر الثلاثة السابقة، فقد تم خلال تلك الفترة إيصال علاجات لحوالي مليوني حالة في ١٣ محافظة. ويعود سبب هذه الزيادة إلى ازدياد العمليات التي تقوم بها وكالات بعينها لإيصال المساعدات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولا سيما حلب، فضلا عن القوافل المشتركة بين الوكالات.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إيصال علاجات لنحو ٦١٢ ٠٤٦ حالة في المواقع التي يصعب الوصول إليها عبر خطوط التماس في محافظات حلب والحسكة ودمشق ودرعا ودير الزور وحمص وريف دمشق، مقارنة بـ ٧٣٣ ١٧١ حالة في الأشهر الثلاثة السابقة. وفي أوائل أيار/مايو، بعد موافقة الحكومة، ساهمت منظمة الصحة العالمية في قافلة الهلال الأحمر العربي السوري المتوجهة إلى بلدة دوما في الغوطة الشرقية بمساعدات طبية كافية لعلاج ٠٤٧ ٢٢ حالة. وطُلبت موافقات إضافية لتقديم المساعدة إلى البلدة شهريا. وفي أيار/مايو، قامت منظمة الصحة العالمية بإيصال مساعدات طبية لعلاج أكثر من ٠٠٠ ١٤٣ حالة عبر خطوط المواجهة إلى شرق مدينة حلب. كما قامت المنظمة بإيصال مواد طبية لعلاج ٦٩٥ حالة عن طريق أحد الشركاء المحليين في المناطق المحاصرة في مدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة.

٥٥ - وفي الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، أُجريت ثلاث حملات للتحصين على الصعيد الوطني: اثنتان ضد شلل الأطفال في آذار/مارس وأيار/مايو، وواحدة ضد الحصبة في نيسان/أبريل. ولم تتمكن أي من الحملات من بلوغ الأهداف المقررة لأن الحالة الأمنية حالت دون التنفيذ الكامل للحملة في محافظة إدلب، في حين لم يسمح تنظيم الدولة الإسلامية بإجراء الحملات في محافظة الرقة وأجزاء من محافظتي دير الزور وحلب. ونتيجة لذلك، لم يتسنّ تحصين ما مجموعه ٠٠٠ ٥٥٠ طفل ضد شلل الأطفال في آذار/مارس، ولم يتسنّ تحصين ١,١ مليون طفل ضد الحصبة في نيسان/أبريل. وكشفت النتائج الأولية لحملة مكافحة شلل الأطفال في أيار/مايو أن ٢,١ مليون طفل من أصل ٢,٩ مليون طفل مستهدفين بالتحصين قد تلقوا التحصين. ولم يتمكن عدد من الأحياء في حمص وحلب وإدلب ودير الزور وريف دمشق من تنفيذ تلك الحملة بسبب القتال الجاري.

٥٦ - وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تقديم المساعدات الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إمكانية الحصول على اللوازم والمعدات الطبية مقصورة على بعض المناطق نتيجة لانعدام الأمن والقيود التي فرضتها أطراف النزاع على سبل الوصول. وسُحبت المواد الطبية ولوازم الجراحة من أربع قوافل متوجهة إلى حمص وحلب وريف دمشق، مما أدى إلى حرمان ٩٠٢ ٧٨ شخص من العلاج الطبي المنقذ للحياة. وعلاوة على ذلك، فمع تكثيف النزاع في عدة محافظات وازدياد عدد المستشفيات والمرافق الصحية المتضررة من النزاع، وردت تقارير تفيد بوجود ثغرات كبيرة في اللوازم الطبية الأساسية والمعدات الجراحية، بما في ذلك خدمات صحة الأم والطفل في العديد من المجالات.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت منظمة الصحة العالمية ١٢ طلبا للسماح لها بإيصال المساعدات الطبية إلى ٣٨ من المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الواقعة على خطوط التماس في سبع محافظات هي حلب ودرعا ودير الزور ودمشق وحماة وريف دمشق وإدلب. وباستثناء القافلة التي أرسلت إلى دوما، لم تكن هناك استجابة لأي من الطلبات الأخرى.

٥٨ - واستمرت الهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أيار/مايو، وثّقت منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ وقوع ١٥ هجوما على ١٤ مرفقا طبيا، وكلها ضربات جوية قامت بها القوات الحكومية. وهذا هو أكبر عدد من الهجمات التي وثّقتها المنظمة في شهر واحد منذ بداية النزاع. ووقع ست من الهجمات في محافظة إدلب وخمس في حلب واثنتان في دير الزور واثنتان في حماة. وفي أيار/مايو، وثّقت المنظمة مقتل ١٠ من العاملين في المجال الطبي، منهم ٦ على الأقل كانوا مستهدفين أو قُتلوا أثناء تأدية مهامهم. وقد قُتل ٧ منهم على أيدي قوات الحكومة وواحد على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية واثنان على أيدي قوات غير معروفة. ومن القتلى العشرة شخصان قُتلا في حلب واثنان في حماة واثنان في إدلب وواحد في دمشق وواحد في دير الزور وواحد في حمص وواحد في الرقة.

٥٩ - ومنذ بداية النزاع، وثّقت منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ ٢٧١ هجوما على ٢٠٢ مرفق طبي مختلف. وأصيب ٢٤٣ مرفقا بهجمات القوات الحكومية، و ١١ مرفقا بهجمات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وستة بهجمات تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وواحد بهجمات قوات التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، و ١٠ بهجمات قوات غير معروفة. وشهدت محافظتا حلب وإدلب أكبر عدد من الهجمات، فقد شهدت حلب ٦٨ هجمة وإدلب ٤٤ هجمة. وفي المجمل، وثّقت المنظمة مقتل ٦٣٣ من العاملين في المجال الطبي: ٦١١ على أيدي القوات الحكومية، و ٦ على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، و ٥ على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، و ١١ على أيدي قوات غير معروفة.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٦٠ - في ٢ أيار/مايو، أصيب أحد موظفي الأونروا بجروح من جرّاء نيران قذائف الهاون في منطقة الميدان بحلب.

٦١ - وفي ٦ أيار/مايو، قتل أحد متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري وجرح أربعة آخرون في دوما. وفي ١٥ أيار/مايو، وقع حادث آخر في الضمير بريف دمشق أسفر عن مقتل أحد متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري.

٦٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو، قتل موظف تابع لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية عندما أصابت ضربات جوية سوق بلدة دركوش بمحافظة إدلب. وقبل ذلك، قتل موظف تابع لمنظمة دولية غير حكومية أخرى عندما أصابت الضربات الجوية بلدة دركوش في ٢٦ نيسان/أبريل.

٦٣ - ولا يزال ٣٢ من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم ٢٨ موظفاً في الأونروا، محتجزين أو في عداد المفقودين. وبلغ مجموع من قُتلوا في هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ٧٧ شخصا، ويشمل هذا العدد ١٧ من موظفي الأمم المتحدة، و ٤٥ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، و ٨ من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و ٧ من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. ومن مجموع القتلى البالغ عددهم ٧٧ شخصا، هناك ١٠ قتلوا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثا - ملاحظات

٦٤ - لا تزال أطراف النزاع تتجاهل تماما أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني والتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين، وهو ما يتسبب في عواقب مروّعة يتعرّض لها الشعب في الجمهورية العربية السورية. ويساورني قلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بأن حكومة الجمهورية العربية السورية تواصل إلقاء البراميل المتفجرة بصورة عشوائية على المدنيين العزل في الأحياء الآهلة بالسكان. ويساورني القلق أيضا إزاء استخدام قذائف الهاون وقصف الأحياء السكنية من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول بشكل عشوائي وبلا هوادة. و لم يبق من مظاهر الحياة المجتمعية، من أسواق ومخابز ومدارس ومستشفيات ومراكز مواصلات ومساجد وكنائس، سوى الركام. ويجب وقف هذه الهجمات على الفور. وأذكّر مرة أخرى جميع أطراف النزاع بأن استهداف السكان المدنيين بشكل متعمد يشكل جريمة حرب، وأنه ينبغي تحميل مَنْ يقفون وراء هذه الهجمات المسؤولية عن أفعالهم.

٦٥ - ولا يزال الأطفال يتحملون القسم الأعظم من وطأة هذا النزاع المروّع. فقد قُتل الأطفال وجُرحوا وشُوّهوا، وهم يعانون من النتائج المباشرة للعنف العشوائي الذي تمارسه أطراف النزاع. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ترتكب في جو من الإفلات

التام من العقاب. ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار الاعتداء على المدارس واستخدامها للأغراض العسكرية. وهناك أكثر من مليوني طفل في الجمهورية العربية السورية خارج المدارس بسبب احتلال المدارس وتدميرها وانعدام الأمن فيها. ومع ازدياد أعداد الأطفال الذين يتم تجنيدهم للقتال، سيكون لضعف الأطفال والافتقار إلى حمايتهم عواقب عميقة وطويلة الأمد على البلد وعلى المنطقة.

٦٦ - ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها بحاجة إلى استخدام جميع الطرائق لتقديم المساعدة لتلبية احتياجات السوريين الذين تضرروا بشدة من النزاع. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي مُدّد بموجب القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، حدث تغيّر ملموس على أرض الواقع، فأمكن للأمم المتحدة وشركائها الوصول إلى عدد أكبر من المحتاجين، ولا سيما في المناطق التي كان يتعذّر الوصول إليها في السابق. وفي ضوء توسيع نطاق المساعدات التي تم إيصالها عبر الحدود خلال الأشهر الستة الماضية، أصبحت العمليات التي تتم عبر الحدود آلية حيوية لتقديم المساعدات بالنسبة للأمم المتحدة، فهي تمكّن الوكالات من الوصول إلى بعض المناطق بصورة أكثر انتظاما واستدامة من أي وقت مضى، كما تكمل العمل الهائل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية منذ بضع سنوات.

٦٧ - وتضطلع آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة بولايتها على النحو المتوخى من قبل مجلس الأمن، حيث تتثبّت من الطبيعة الإنسانية الصرفة لعمليات الأمم المتحدة. وسوف تواصل الأمم المتحدة مواءمة حجم الآلية لضمان أن تكون قادرة على أداء العمل المطلوب وتظل في الوقت نفسه خفيفة ومرنة.

٦٨ - وينبغي ألا تصرف هذه التطورات الإيجابية الانتباه عمّن لا يزالون يتعمّدون عرقلة الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها المنظمات الإنسانية، لا يزال ملايين الأشخاص لا يحصلون على مساعدات كافية أو لا يحصلون عليها على الإطلاق. وإني أحثّ أطراف النزاع مرة أخرى على تذكُّر ما عليها من التزامات بالسماح بوصول المساعدات إلى جميع المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة وبلا عوائق، ولا سيما إلى الأشخاص الموجودين في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة، فهؤلاء قد انقطعت عنهم المساعدات منذ أشهر.

٦٩ - ولا يزال ممثلي الخاص إلى سورية يجري مناقشات مع أطراف النزاع كجزء من المشاورات الجارية في جنيف في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع الجاري في البلد منذ خمس سنوات. وصحيح أن هذا الهدف طموح، ولكن يجب ألا تَغفل عنه المنظمة. وأؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة. فالعمل السياسي فقط هو الذي

يمكن أن يعالج الأسباب الكامنة وراء هذا النزاع. وإني أحث جميع الأطراف على المشاركة بصورة إيجابية في المشاورات التي أطلقها مبعوثي الخاص بشأن تفعيل بيان جنيف.

٧٠ - وأطلب أيضا من المجلس أن يتخذ إجراءات عاجلة لمواجهة الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي تُقترف في الجمهورية العربية السورية كل يوم. وإن عدم اتخاذ أي إجراء سيلقي بالبلد في أتون الفوضى ويحرمه من أن ينعم بالسلام والرخاء في المستقبل.

المرفق

معلومات عن استعراض مجلس الأمن للفقرتين الثانية والثالثة من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، عملا بالفقرة ٣ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)

١ - وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، قرر مجلس الأمن إجراء استعراض بعد ستة أشهر لتنفيذ الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وتغطي المعلومات الواردة في هذا المرفق الفترة قيد الاستعراض.

٢ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في ٢٤ تموز/يوليه، طلب الأمين العام إلى وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ العمل على إنشاء آلية الرصد، بما في ذلك نشرها. وفي ١٦ تموز/يوليه، أوفد الأمين العام فريقا متقدما تابعا لآلية الرصد إلى تركيا. وعبرت أول شحنة الحدود من باب السلام في ٢٤ تموز/يوليه. وبدأت العمليات في الأردن في ٦ آب/أغسطس، وفي ٢٠ آب/أغسطس من باب الهوى.

٣ - ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر، تستخدم الأمم المتحدة ثلاث نقاط عبور حدودية من أصل أربع نقاط مأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وهي الرمثا مع الأردن وباب الهوى وباب السلام مع تركيا. ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر، عبرت الحدود إلى الجمهورية العربية السورية ٩٢ شحنة، بواقع ٣٣ شحنة من الأردن و ٥٩ من تركيا، وشملت هذه الشحنات ٣٨ شحنة عبرت من معبر باب الهوى، و ٢١ شحنة من باب السلام، و ٣٣ شحنة من الرمثا. ولم يستخدم معبر اليعربية مع العراق منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بسبب الحالة الأمنية في شمال غربي العراق. وتواصل الأمم المتحدة رصد حالة معبر اليعربية وغيره من نقاط العبور الحدودية وتقييم جدوى استخدامها من قبل الأمم المتحدة.

٤ - وزادت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون تدريجيا من حجم المساعدات التي يتم إيصالها عبر الحدود بموجب القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) لضمان الاستخدام الفعال لمعابر الحدود المتاحة. وشملت الشحنات الـ ٩٢ التي تم إيصالها منذ ١ كانون الأول/ديسمبر: مساعدات غذائية لـ ٢,٦ مليون شخص؛ ومواد غير غذائية لأكثر من مليون شخص؛ ولوازم طبية وعلاجات لأكثر من مليون شخص؛ وإمدادات في مجال المياه والصرف الصحي لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص.

٥ - وحدثت زيادة كبيرة في حجم المساعدات المقدمة عبر القطاعات الرئيسية خلال الأشهر الستة الماضية. فعلى سبيل المثال، شحنت أغذية تكفي لـ ١,٨ مليون شخص في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، بالمقارنة مع شحنات تكفي لـ ٠٠٠ ٧٧٨ شخص في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥؛ وشحنات تكفي لـ ٠٠٠ ١٧٠ شخص في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وبالمثل، شُحنت مواد علاج طبي تكفي حوالي ٠٠٠ ٦٦٠ شخص في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، بالمقارنة مع شحنات تكفي لـ ٠٠٠ ٣٧٥ شخص في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥؛ وشحنات تكفي لـ ٠٠٠ ١٩٠ شخص في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الأمم المتحدة التي تتم عبر الحدود تكمل العمليات التي تضطلع بها عبر الحدود المنظمات غير الحكومية التي كانت ناشطة بالفعل قبل اتخاذ القرار والتي تقدم المساعدات والخدمات إلى مئات آلاف من الأشخاص كل شهر.

٦ - وشحنت عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود مساعدات إلى مناطق في محافظات حلب وإدلب وحماة واللاذقية من معبر باب الهوى وباب السلام مع تركيا، في حين شحنت مساعدات إلى مناطق في محافظتي درعا والقنيطرة من معبر الرمثا مع الأردن.

٧ - وتثبّتت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة من الطابع الإنساني لكل شحنة قامت برصدها من دون حدوث أي مخالفات. وخلال ولايتها، استحدثت الآلية أدوات جديدة لمساعدة الأنشطة التي تضطلع بها، بما في ذلك أختام الأمن والأشرطة التي تكشف عن حالات العبث بالشحنات.

٨ - وقد ساهم اتخاذ القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) في زيادة إمكانية وصول المساعدات إلى المحتاجين، حيث بات بإمكان الأمم المتحدة وشركائها الوصول إلى المحتاجين الذين كان الوصول إليهم متعذّرا إلى حد كبير قبل اتخاذ القرارين[أ]. وعلى ضوء التطوّرات التي استجدّت على صعيد إمكانية الوصول إلى مختلف أنحاء البلد بسبب تأثير العمليات التي تتم عبر الحدود، فضلا عن ديناميات النزاع وتبدُّل خطوط التماس وحدود المناطق الخاضعة لسيطرة مختلف الأطراف، قامت الأمم المتحدة في كانون الأول/

(أ) يحدد الأمين العام بالتفصيل في تقريره التاسع بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/840) الاتجاهات السائدة على صعيد إمكانية الوصول إلى الأماكن منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وبدء العمليات العابرة للحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مع الإشارة إلى تحسُّن قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في محافظات حلب وإدلب ودرعا والقنيطرة.

ديسمبر ٢٠١٤ بخفض عدد المناطق المصنّفة كمناطق يصعب الوصول إليها، سواء من داخل البلد أو عبر الحدود، من ٢٨٧ إلى ١٣١ موقعا. وقد أمكن الوصول إلى عدد كبير من المواقع التي رُفعت من القائمة، إما من قبل الأمم المتحدة أو من قبل منظمات غير حكومية شريكة، منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وقد تجلّت خلال الأشهر القليلة الماضية أهمية العمليات التي تتم عبر الحدود كواحدة من الطرائق التي تتبعها الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تمكّن برنامج الأغذية العالمي بفضل العمليات التي تتم عبر الحدود من تسليم الأغذية إلى تلك المناطق بعد اندلاع القتال العنيف في محافظة إدلب في آذار/مارس، وهو ما فرض وقف جميع عمليات الإيصال عبر خطوط التماس في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في المحافظة.

٩ - ولا تزال بيئة العمل التي تجري في ظلها العمليات العابرة للحدود تشكل تحديا، ولا سيما في ضوء تبدُّل خطوط التماس في شمال الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك كَسْب تنظيم الدولة الإسلامية أراض جديدة ووجوده فيها. وقد أدى انعدام الأمن بالقرب من معبر باب السلام الحدودي إلى وقف تشغيل المعبر بضع مرات خلال الأشهر الماضية. وبرزت صعوبة أخرى خلال الأشهر الستة الماضية، وهي إمكانية تحديد الشركاء المناسبين القادرين على تقديم المساعدات بالحجم المطلوب، فضلا عن التأخير في إبرام الاتفاقات مع الشركاء الجدد، وهو الأمر الذي حدّ من القدرة على زيادة حجم العمليات بفعالية. وعلاوة على ذلك، فقد قلّل افتقار الوكالات إلى التمويل من حجم المساعدة المقدمة، وجعل من وضع الخطط طويلة الأجل للبرامج العابرة للحدود أمراً صعبا.

١٠ - ولا يزال الوصول إلى المحتاجين داخل الجمهورية العربية السورية من خلال الشحنات العابرة لخطوط التماس يشكل تحديا. وقد نظر الفريق القطري للعمل الإنساني في سورية في إمكانية تطبيق الحكم الوارد في القرارين بالسماح للأمم المتحدة وشركائها بإيصال الشحنات عبر خطوط التماس من خلال نظام للإخطارات، كما هو الحال بالنسبة لعمليات إيصال الشحنات عبر الحدود. ونظرا لصعوبة التفاوض بفعالية على اتفاقات وقف إطلاق النار وضمان أمن الموظفين من خلال نظام الإخطار للشحنات العابرة لخطوط التماس، لم يتمكن الفريق من تطبيق ذلك الحكم بسبب المعوّقات التشغيلية والأمنية.

١١ - ونظرا إلى تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وتبدُّل خطوط التماس بسرعة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها بحاجة إلى استخدام جميع الطرائق، بما فيها البرامج العادية والعمليات التي تتم عبر الحدود وعبر خطوط التماس، لتلبية احتياجات ملايين السوريين بفعالية أينما وُجدوا في البلد.